

سوريا

«الله معنا» تفتتح جماعات رمضان السوري:



صورة مأخوذة عن الإنترنت لتظاهرة في ادلب أمس (أ ف ب)

«خلال ساعات على المدينة المحاصرة»، لدرجة أن «جميع المستشفيات في دير الزور أغلقت وغادرتها كوادرها الطبية إلا مستشفى وحيداً يرفض أصلاً استقبال المتظاهرين الجرحى». وأضاف المرصد أن من الدلائل على قرب حصول الحملة الأمنية، «إخراج المرضى من المستشفيات الحكومية باستثناء ذوي الحالات الحرجة»، و«استقدام صهاريج مياه للمراكز الأمنية» و«تحرك ناقلات جند داخل المناطق الغربية» من المدينة. من جهتها، ذكرت وكالة «سانا» أن «عنصرين من قوات حفظ النظام استشهدا وأصيب 14 آخرون بجروح في

وفي السياق، نقلت وكالة «رويترز» عن نشطاء ونازحين من مدينة حماه تأكيدهم «مقتل 300 مدني سوري على الأقل» منذ اقتحام الجيش لها. أما في دير الزور، فقد كشف بعض الأهالي أن مئات الدبابات وناقلات الجنود المدرعة لا تزال مرابطة خارج المدينة، وخاصة عند تقاطع على طريق سريع يؤدي إلى دمشق. وفي السياق، أعلن «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن المدينة «لا تزال تشهد منذ الأربعاء حركة نزوح واسعة النطاق لسكانها، تكثفت يوم الخميس، وذلك خوفاً من هجوم وشيك قد تشنه قوات الجيش

أما في حماه، فاجتمع شهود وكالات الأنباء على أن الاتصالات لا تزال مقطوعة عن المدينة التي لفت مواطنون إلى أن بعض أحيائها تعرض للقصف أمس، ما منع المصلين من التوجه إلى عدد من مساجدها. وأبرزت الصحافة السورية الرسمية الصادرة أمس أن «وحدات من الجيش تعمل على إعادة الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية إلى حماه بعد أن استباحتها التنظيمات الإرهابية المسلحة»، وسط خشية الأهالي من سقوط أعداد من القتلى أكبر من العدد الذي قُدر وهو 135 منذ بدء الحملة العسكرية على المدينة يوم الأحد.

للمرة الأولى منذ بدء الاحتجاجات السورية في منتصف آذار الماضي، غابت التظاهرات عن حماه التي لا تزال تتعرض لقبضة «الحل الأمني»، وهو ما لم يمنع سقوط 14 متظاهراً في مدن أخرى، وقتيلين من الأمن بحسب مصادر النظام

القبضة العسكرية تخرج حماه

جاءت تظاهرات أول يوم جمعة من شهر رمضان تحت شعار «الله معنا» في سوريا، أمس، بحصيلة 14 قتيلاً، بحسب مصادر المعارضة، ليترجم هذا العدد حجم الاحتجاجات التي نقلت الفضائيات والمواقع الإلكترونية صور حشودها المنتقدة من كاميرات الهواة والهواتف النقالة، والتي وصفتها وكالة «أسوشيتد برس» بأنها كانت أقل عدداً من أيام الجمعة الماضية. وفيما لم تسمح القبضة الأمنية المفروضة على مدينة حماه بتنظيم أي مسيرات احتجاجية، ولا حتى بصلاة الجمعة في عدد من مساجدها، سقط العدد الأكبر من القتلى في مدن ريف دمشق، بينما ازدادت المخاوف من حصول حملة أمنية كبيرة في دير الزور شرق البلاد، وسط تأكيد وكالة الأنباء السورية «سانا» مقتل عنصرين من قوى الأمن في محافظة إدلب (غرب البلاد) وجرح آخرين في كمين عسكري نصب لهم.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن إن 14 شخصاً على الأقل قتلوا وجرح آخرون عندما أطلق رجال الأمن النار لتفريق متظاهرين في ريف دمشق وحمص. وأوضح عبد الرحمن أن «سبعة أشخاص قتلوا في عربين (ريف دمشق) وشخصاً في المعضية (ريف دمشق) إضافة إلى متظاهرين في حمص»، مشيراً إلى «إصابة عدد كبير من المتظاهرين بجروح». ونقل مدير المرصد السوري عن «تجمع أحرار دمشق وريفها للتغيير السلمي»، وهو تجمع لناشطين معارضين، أن «هناك إصابات في صفوف المتظاهرين في مدينة دوما (ريف دمشق) بعضها خطيرة ناتجة من استخدام الأجهزة الأمنية للقنابل المسماة».

وقالت لجنة التنسيق المحلية أنها حصلت على أسماء سبعة من المتظاهرين الذين قتلوا في ضاحية عربين وآخر في حمص. وفي السياق، أكد رئيس الرابطة السورية لحقوق الإنسان عبد الكريم ربحاوي أن تظاهرات خرجت في الميدان في العاصمة دمشق تصدى لها رجال الأمن بالقنابل المسيلة للدموع، واعدوا على المتظاهرين ولاحقوهم إلى داخل الأزقة، وهو ما حصل بحسب ربحاوي في ريف دمشق «حيث خرج الآلاف في حرسنا ودوما والكسوة ومضايا والزبداني وسقبا وعربين وداريا، رغم الوجود الأمني». ولفت إلى أن المتظاهرين في القابون وركن الدين لم يتمكنوا من الخروج، نظراً إلى الوجود الأمني الكثيف في المدينتين. وذكر أن أكثر من 12 ألف متظاهر خرجوا في مدينة بنش الواقعة في ريف إدلب، حيث شهدت المنطقة، وتحديدًا كفر نيل وتفتناز وسرمين، تظاهرات مماثلة، إضافة إلى تظاهر الآلاف في مدينة درعا (جنوب) والقامشلي (شمال شرق) نصرة لحماه بحسب عبد الرحمن. وقال إن «أكثر من ثلاثين ألف شخص خرجوا للتظاهر في مدينة دير الزور (شرق) المحاصرة رغم الحر الشديد». ووفق عبد الرحمن، امتدت التظاهرات إلى «بستان الحمامي والرمل الجنوبي والصلبية في اللاذقية».

بيان مجلس الأمن في عيون المعارضة والسلطة

مفتوحاً أمام النظام لإعطائه فرصة حقيقية لتنفيذ الإصلاحات التي وعد بها». وتلاحظ أنه رغم التباين الكبير في المواقف الدولية، فإن «الحراك الشعبي في الشارع، والتظاهرات السلمية التي تخرج في جميع المحافظات والمدن والمناطق السورية، لم ولن تتأثر يوماً بمجمل هذه القرارات الدولية، سواء جاءت لمصلحة النظام السوري، كما يحدث دائماً، أو لمصلحة المتظاهرين المناهضين له». وأعربت عن اقتناعها بأن «من يملك الكلمة النهائية والفاصلة الآن هو الشارع السوري المنتفض ولا أحد سواه، وسواء خرج مجلس الأمن الدولي بقرار إدانة للنظام السوري، أو بقي الأمر على حاله، فسيفيق الشارع المنتفض مصمماً على أن تحل الأزمة داخلياً»، مطمئنة إلى أنه «إذا أراد الحراك الشعبي أن يتوقف أو يبقى مستمراً، فسيتخذ قراره بغض النظر عن مجمل القرارات أو البيانات التي تنص من السياسة الدولية». أما عن توقعاتها بشأن ما إذا كانت الأمور ستصل إلى تدخل عسكري أجنبي، فتجزم فليحان بأن «الشارع والمعارضة الشريفة هم ضد التدخل العسكري تماماً لأننا ضد جميع التدخلات العسكرية والسياسية الخارجية، حتى لا يتكرر السيناريو الليبي في سوريا، وسنبقى مع الحل السياسي من أجل الانتقال السلمي إلى دولة ديمقراطية». وتعلق الفنانة المعارضة على اجتماع بعض أسماء المعارضة السورية مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون برفض حاسم «لأي لقاء أو علاقة أو تدخل أميركي أو أجنبي عموماً في الشأن السوري».

أما في الطرف الموالي للنظام، فيبرر أمين تحرير صحيفة «البعث» الحكومية

تفيد بأن الكيل طفح»، قبل أن يخلص إلى أن «ما يهمنا نحن هو أن الصراع المسلح يجب أن يتوقف؛ لأن النتيجة ستكون الخسارة لجميع الأطراف». وفي السياق، يشكك المعارض بقوة بوجود عصابات مسلحة وجماعات إرهابية، موضحاً أن هذه الرواية «تحمل كل ما يحدث لفعل خارجي ولمؤامرة ليست جديدة، دائماً ما تتشكل عندما يكون الداخل عاجزاً عن حماية نفسه حماية كاملة». ويحفل «الداخل» ومسؤولية هذه المؤامرة حتى وإن وجدت، «وإذا أقرنا بوجودها بالفعل، فعلياً أن نضعها في المقام الثالث أو الرابع لنضع المعضلات التي تكونت عبر السنين قبلها».

أما السيناريست والكاتبة المعارضة ريماء فليحان، فقد حملت بدورها النظام المسؤولية كاملة عما الت إليه تطورات الموقف الدولي إزاء الوضع السوري، وصولاً إلى استصدار مجلس الأمن بيانها. وقالت فليحان لـ «الأخبار» إن «النظام السوري لا يزال يتعاطى مع الأحداث منذ بدايتها بالأسلوب القمعي الإجرامي نفسه الذي أدى إلى تطورات كبيرة في المواقف الدولية». وتلفت إلى أنه «لو حاول النظام التعامل مع الشارع السوري المنتفض عبر الحوار والحلول السلمية، لما تطلب من مجلس الأمن الدولي عقد جلسات عدة لمناقشة الأزمة»، من دون أن تنفي واقع أن العواصم الأجنبية المتمثلة بالإصلاح، السورية بطبيعية الحال من منطلق مصالحها الدولية بالدرجة الأولى».

ورأت الكاتبة السورية المعارضة أن مجمل مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن تجاه ما يحصل في سوريا، «غير ثابتة ولا واضحة»، إذ إنها «تراوحت منذ بداية الأزمة بين الإدانة أو إبقاء الباب

دهشاً - وسام كنعان
محمد الشلبي

تباينت آراء رموز النظام والمعارضة السوريين في بيان مجلس الأمن الدولي الذي صدر مساء الثلاثاء لإدانة العنف الحكومي وحض كافة الأطراف على ضبط النفس وعدم الانجرار وراء الأعمال الانتقامية. وبحسب الدكتور والفيلسوف السوري المعارض، الطيب تيزيني، الذي تحدث لـ «الأخبار»، فإن «الخارج ينتظر ويتحفظ لأن يلتقط أي ثغرة حتى يدخل ليفعل ما يريد في سوريا. لذا، فالعلاقة بين الداخل والخارج يمكن أن تفتح بأي لحظة من قبل الخارج، ورغم أن غالبية السوريين لا يعولون على هذا الخارج، لكن الأخير موجود وسيحتج الفرصة ليتدخل بكل الأحوال». ويفضل فكرته بالإشارة إلى أن بيان مجلس الأمن يؤكد أن الأمم المتحدة لا تتجاوز سؤال «إلى متى سيبقى الموضوع هكذا؟»، لافتاً إلى أن مجلس الأمن «لم يتخذ موقفاً صارماً، وهي فرصة لأن تفتح الأبواب أمام شعبنا ليتولى شؤونه الداخلية». ويستطرد تيزيني بالحديث عن فئة من النظام ترفض الإصلاح في سوريا «فتتضع المطالب الشعبية في خاتمة المؤامرة الخارجية ضدها، وهو ما واجهه العالم العربي عندما تصل أي دولة فيه للضرورة القصوى المتمثلة بالإصلاح، فتلجأ قيادة هذا البلد إلى إلحاق هذا المطلب الإصلاحى بركب المؤامرات الخارجية».

وعما إذا كان من شأن بيان مجلس الأمن أن يخفف من حدة العنف ويعيد مؤشرات الحل الأمني إلى الخلف، يرى تيزيني أن هذا البيان «يحاول أن يوصل رسالة

الاختلاف بين قراءة النظام السوري ومعارضيه للأحداث السورية وما يرتبط بها يُترجم أيضاً في تعليق رموزهما على قرار مجلس الأمن الدولي. النظام مصرّ على المؤامرة الأجنبية، بينما المعارضون يحملونه مسؤولية استدراج التدخل الخارجي



الطبيب تيزيني (أرشيف)